المحاضرة الرابعة

عوائق وتحديات المؤسسات التربوية

هناك العديد من المشكلات التي تواجه النظام التربوي الجزائري، والمؤسسات التربوية لتحقيق الأهداف التي وضعت من اجلها، والتي لها تأثير واضح على عمل الإرشاد المدرسي، ومنها:

ثقافة النخبة: حيث يتجه المجتمع الجزائري إلى التركيز على النخب، ومفهوم النخبة في العملية التعليمية، سواء لدى الإداريين او المعلمين أو الاباء والأولياء، مما يؤدي إلى اهمال أولئك الذين لا يؤدون بشكل جيد في النظام التعليمي، فالتلميذ يعتبر إما متفوقا، او فاشلا.

الطرق التعليمية : التي تقوم على الذاكرة والحفظ والتلقين، بدلا من التفكير النقدي، وهو ما يؤدي إلى الاهتمام بالكم بدل الكفاءة، فيركز على معرفة ماذا، وأحيانا قليلة، التركيز على كيف، دون التركيز على معرفة لماذا

الممارسات البيداغوجية: التي تركز على ما هو عام وسائد، وإهمال، الحاجات الخاصة للتلاميذ وأساليبهم في التعلم، و لا تشجع على تطوير نمو تعليمي مستقل للتلميذ، ولا تركز على استقلالية التعلم، بل تجعلها دائما اعتمادية على المعلم.

استراتيجيات التقييم: التي تعتمد على التلخيص، حيث يكون الامتحان كاختبار نهائي وأخير للحصول على الجدارة المنهاجية والتعليمية، لتأكيدها من الناحية الشكلية لا غير، للقيام بتوجيه المتعلمين في قنوات تعليمية محددة مسبقا، وهنا يصبح الهدف من التقييم هو الانتقاء والاختبار، والعزل ، للدخول في مسارات تعليمية ومهنية محددة، وليس الغرض منه، هو التشخيص، والعلاج والدعم الذي يغذي طموحات المتعلم واختياراته.

البنية المركزية للنظام التعليمي: والتي تعيق الابتكار والاستجابة للتحديات و التغيرات.

قلة الكفاءات التعليمية

مشكلة المساواة، والتي تظهر في الاختلافات واللاتوازن الحاصل في النظام التعليمي بين الريفي البعيد والمحلي ، وهو ما يظهر في الفرص المتوفرة، والانجاز، والتسرب، والإعادة وغيرها ، وهو ما يتجلى ايضا في التفاوتات الاجتماعية بين المتعلمين وغير المتعلمين، او في عدم حصول المتعلمين على الكفاءات التي يحددها النظام التربوي،

المشكلات السياقية للمؤسسات التربوية:

هناك العديد من المشكلات التي تعاني منها الأنظمة التربوية، في الجزائر وفي شمال افريقيا عموما،

القطاع غير الرسمي: الذي يشكل عبئا كبيرا، بسبب غموضه من حيث المسارات والكفاءات، والأجور، واعتماده على العائلة بشكل خاص.

ضعف القطاع الاقتصادي الخاص: حيث غالبا ما يتشكل في جماعات صغيرة، تعاني من قلة الكفاءة والخبرة.

جاذبية القطاع العام: بسبب الضمان الذي يحصل عليه الفرد في هذا القطاع، ونظرا لأن ليس هناك حماية كافية للعاطلين عن العمل، ويشكل القطاع العام 60% من حجم العمالة، بينما يشكل في المستوى العالمي 11% فقط، كما ان العمال والموظفين، غالبا ما ينخرطون في اعمال غير رسمية لزيادة حجم مداخيلهم، كما أن المسارات بين التعليم وقطاع العمل قليلة او نادرة، رغم ان هناك مؤخرا مؤسسات لإحداث هذه المسارات بين قطاع التعليم والعمل، رغم انها ترتكز بشكل كبير على القطاع العام، دون الخاص، وهو ما يعيق مسار التعليم والإرشاد.

الهجرة: تمثل الجزائر أيضا، مصدرا لليد العاملة للدول الخارجية، خاصة الأوربية منها، حيث تشكل الهجرة مسارا هاما للشباب، ويعود هذا إلى نسبة الولادات والخصوبة في الجزائر والدول العربية عموما، كما يعود إلى نسبة الشباب الكبيرة التي تشكل 70 % من السكان، وهو ما تحتاجه الدول الأوروبية والغربية التي تعاني من مشكل الشيخوخة.